

الرجل عمداً في الصلوة كما لاكل والشرب وغير ذلك تمت صلوة بالانحاف
تمام جميع فريضتها وان سرق احد من غير عمد في هذه الحالة فلا يكون
تمت صلوة عندها ولم يبق عليه الا توبع واجب وهو السلام وقال ابو حنيفة
رج يوضأ ويخرج عن الصلوة بقصد فكذا يكون فرضاً بق عليه من فريضتها
لو لم يتوضأ ولم يخرج بعنه تبطل صلوة ويتش على هذا الاصل وهو كون
الطهور بفعل المصلح فرضاً عنده لا عندها سائل تلعب بالاشئ عشرية وهي
وهي الميم اذا ارادى انما وقد رعى استعمال بعدها فقد قدر الشهد وكذا
العتبة في البيتيم اذا ارادى في هذه الحالة وعنده ان اقامه قد رعى استعمال
او كان المصلح سائلاً على الخف فاعتقت مرة مسح بعدها فقد قدر الشهد
او وضع خفيه او احداهما حقيقة او صلى بعمامة سبب بحيث ان من رآه لا يظن
خارج الصلوة قيد بل لا يظن به كذا في الحديث الخلاف لوجود الخروج بعنه
او كان المصلح ايضاً فعمل سورة بعد التعمود قدر الشهد بان تذكرها
او رأت مكتوبة ففرضها من غير تكلف حتى لو تعلمها من غيره لا يثبت الخلف
لوجود بعنه حيثما كان المصلح موبياً غير قادر على الركوع والسجود
فقد رعى الركوع والسجود بعد التعمود قدر الشهد او تذكر المصلح في هذه
الحالة ان عليه صلوة قبل هذه الصلوة وهو صاحب ترتيب او احداث
الامام القاري في هذه الحالة فاستخاف امياً او طلعت عليه او على
المصلح الشمس وهو في صلوة الفجر في هذه الحالة او دخل وقت العصر
وهو في صلوة الجمعة في هذه الحالة او كان المصلح سائلاً على الحية قد
صعدت عن بره في هذه الحالة او كان صاحب عذره فأنقطع عذره
في هذه الحالة واستمر الانقطاع حتى استوعب وقت الصلوة بان
انقطع وهو في هذه الحالة من صلوة الظهر واستمر الانقطاع حتى خرج
وقت العصر ففي هذه المسائل الاثنى عشرية قدمت صلوة عندي في

او كان المصلح عارياً
فوجب لغيره ان يستره لغيره
ليد ما قصد الشهد

ابى حنيفة رج لوجه من الصلوة باء اخر غير صفة وقامت صلوة بنا على
الاصل المذكور وقام بكثرة وتحقق في الشرح وقد ريد على هذه المسائل المصلي
بانها تستلزم لغيرها فم بعد ما قد قدر الشهد قد رعى ازالته وانما اذا
دخل وقت من الثانية في قفصاً فاسته في هذه الحالة وما اذا اعتقت ونص
بقية فخرج في هذه الحالة فلم تستمر على الفور والثالثة من الواضحات والى الثانية
من المختلف فيها تعديل الاركان فانه عند ابى يوسف رج فرض ما ذكرنا من
الحديث ابى حنيفة ابن سعيود المتقدم في قول ذكر الفريضتين وعندهما تعديل
الاركان من الواجبات لامن الفريضتين وسئل محمد عن ترك الاعتدال في
الركوع والسجود فقال اني اخاف ان لا يجوز صلوة ولا اعمن ابى حنيفة رج
وعن الحسن بن علي بن ترك الاعتدال يلزم الاعتدال ان يلزم ان يعد الصلوة
بالاعتدال ومن اشترح من قال يلزم ويكفي الفرض هو الثاني والاختلاف
الفرض هو الاول والثاني غير المتكفل بالواقع فيه بترك الواجب وكذا الكمال صلوة
أدريت مع الكفاية التخييرية بعبعادتها والفرض هو الاول والثاني في جها
قال ابن الهمام في شرح الهداية وكذا القوت من الركوع والجلوس بين السجود
والطمأنينة فيها كالمأ فافرض عند ابى يوسف رج وعندها هي سنن علمها ذكر
في الهداية وقال ابن الهمام في شرحها ينبغي ان تكون القوت والجلوس
واجبتين لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليهما والقول عليه الصلوة والسلام
لا يجوز في صلوة لا يعقم الركب فيها نظراً في الركوع والسجود ويدل عليه ما ذكره
قاصين ان فيما يوجب التسبب المصلح اذا ركع ولم يرفع رأسه من الركوع حتى
فترساجاً ساجداً بما يجوز صلوة عن ابى حنيفة ومحمد رج وعليه التسبب في الثانية
وقد شدد القاضي الصلوة في تعديل الاركان كما يحيطها تشديد الجها
فقال والحال كمال ركع واجب عند ابى حنيفة ومحمد رج وعندها ابى يوسف
والثاني فرض في صلوة في الركوع والسجود وفي القوت بينهما حتى يطمئن